تقدير الناتج الكامن وفجوة الناتج في العراق للمدة (2003 -2014)

أ.د. عبد الكريم عبد الله محمد المشهدانيّ* عمار نعيم زغير الجنانيّ**

المستخلص:

تعد فجوة الناتج (Output Gap) إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تشغل الاقتصاديين وصانعي السياسات ؛ فهي الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product) من الناتج المحلي الإجمالي الكامن (Potential Gross Domestic Product)، لما فيها من توضيح لواقع الاقتصاد وامكانياته الفعلية.

يهدف البحث الى تقدير الناتج الكامن وفجوة الناتج في العراق للمدة (2003 – 2014)، وينطلق من فرضية مفادها إن فجوة الناتج هي سالبة للمدة (2003 – 2014) وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي الكامن يفوق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولغرض التحقق من هذه الفرضية تم تقدير خزين رأس المال الثابت (Fixed Capital stock) للعراق للمدة المبحوثة نفسها؛ لتقدير الناتج المحلي الإجمالي الكامن باستخدام دالة إنتاج كوب – دوغلاس (Coob – Douglas production function).

وقد توصل البحث الى وجود فجوة سالبة في المدة (2003 – 2014)؛ وذلك بسبب الهدر الذي يحصل في الموارد المتاحة للمجتمع مّما أدى إلى ظهور حالة الانكماش في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، خزين رأس المال الثابت ، الناتج المحلي الإجمالي الكامن ، فجوة الناتج .

Abstract:

The output gap is one of the most important economic indicators that occupies economists and policy maker minds ; It is the difference between real GDP from potential GDP, because of the clarification of the reality of the economy and the actual potential.

The research aims to estimate the Potential GDP and output gap in Iraq for the period (2003 – 2014), and stems from the assumption that the output gap is negative for the period (2003 – 2014) and therefore the latent GDP is greater than the real GDP . For the purpose of verification of this hypothesis , has been estimated stocks of fixed capital to Iraq for the same period under study; to estimate potential GDP using the production function Cobb – Douglas.

The research has come to the existence of a negative gap on the length of period (2003 – 2014); because of the superiority of Potential GDP the real GDP, which is increasing annually increasing growth rates, implying the existence of a deflationary gap in the Iraqi economy on the length of period which is a waste of

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحث .
تأريخ استلام البحث 2017/1/4
تأريخ قبول النشر 2017/1/18
مستل من رسالة ماجستير

resources available to the community, leading to the emergence of deflation in the Iraqi economy.

Key words: real GDP, fixed capital stocks, Potential GDP, output gap.

المقدمة :

تعد فجوة الناتج (Output Gap) إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تشغل الاقتصاديين وصانعي السياسات؛ فهي الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product) من الناتج المحلي الإجمالي الكامن (Potential Gross Domestic Product)، لما فيها من توضيح لواقع الاقتصاد وامكانياته الفعلية.

بالرغم من كون فجوة الناتج الشغل الشاغل للاقتصاديين وصانعي السياسات إلا إن قلة قليلة من الاقتصاديين تجرى على البحث فيه؛ لكونه ليس بالأمر اليسير على عكس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، لا يمكن رصد مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن وبالتالي فجوة الناتج، بصورةٍ مباشرة. ويمكن فقط تقدير الناتج المحلي الإجمالي الكامن وفجوة الناتج.

وتستخدم منهجيات شتى لتقدير الناتج المحلي الاجمالي الكامن؛ إلا إن جميعها تفترض على إمكانية تقسيم الناتج إلى اتجاه عام وعنصر دوري .ويفسر الاتجاه العام بأنه قياس للناتج الكامن للاقتصاد، وتفسر الدورة بأنها قياس لفجوة الناتج .ومن ثم تكون الحيلة المتبعة لتقدير الناتج الكامن هي تقدير الاتجاهات العامة - أي حذف التغيرات الدورية. وإحدى الطرق الشائعة لقياس الناتج الكامن هي تطبيق الأساليب الإحصائية التي تفرق بين حالات الصعود والهبوط قصيرة الأجل والاتجاه العام طويل الأجل .ويمثل مرشح هودريك – بريسكوت أسلوبا شائعا لفصل الأجل القصير عن الأجل الطويل .وتستخدم طرق أخرى للتقدير كدالة الانتاج، وهي معادلة رياضية تحسب الناتج على أساس مدخلات الاقتصاد، كالعمالة ورأس المال .وتقدر الاتجاهات العامة بحذف التغيرات الدورية في المدخلات.

مشكلة البحث :

إن البحث الحالي يقوم على السؤال الآتي :

- هل توجد فجوة ناتج موجبة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2014) أم فجوة ناتج سالبة؟

فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن هناك فجوة ناتج سالبة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2014).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- تقدير خزين رأس المال الثابت في العراق للمدة (2003 – 2014).
2- تقدير الناتج المحلي الإجمالي الكامن في العراق للمدة (2003 – 2014).
3- تقدير فجوة الناتج في العراق للمدة (2003 – 2014).

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي باستخدام الأساليب القياسية في التقدير.

أهمية البحث:

إن نتائج هذا البحث يمكن أن تسهم في فهم واقع النمو الاقتصادي للعراق للمدة (2003 – 2014)، فضلاً عن أتخاذه كمادةٍ مرجعيةٍ لبحوثٍ مستقبليةٍ في هذا المجال.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

أ- الإطار المكاني: الاقتصاد العراقي.
ب- الإطار الزماني: تشمل الدراسة المدة (2003 – 2014).

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث على ثلاث فقرات ، إذ تتضمن الفقرة الأولى واقع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وتتناول الفقرة الثانية تقدير خزين رأس المال الثابت وتقدير الناتج المحلي الاجمالي الكامن وواقع نموهما، فيما تناولت الفقرة الثالثة واقع نمو فجوة الناتج، وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات التي يرى الباحثان ضرورة الأخذ بها لمعرفة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد العراقي.

أولاً : واقع النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق للمدة (2003-2014):

شهد عام (2003) أحداثاً عديدة ومتعاقبة فأثناء أشهر كانون الثاني وشباط وحتى (19) آذار كان العراق يتعامل مع العالم الخارجي تحت مذكرة النفط مقابل الغذاء لعام (1996)، وفي (20) آذار اندلعت الحرب بين العراق وقوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية استمرت حتى (9) نيسان، وبعد هذا التاريخ بدأ العراق يعاود النشاط الاقتصادي بالتدريج.

جدول (1 – 1)

كميات إنتاج النفط الخام المصدر في العراق للمدة (2003 – 2014) (مليون برميل/يوم)

السنوات	كميات إنتاج النفط الخام المصدر
2003	1.378
2004	2.106
2005	1.912
2006	2.020
2007	2.183
2008	2.280
2009	2.336
2010	2.358
2011	2.652
2012	2.942
2013	2.979
2014	3.110

المصدر: OPEC , Annual Statistical Bulletin , Various Issues , (2003 – 2015)

وقد تقلب معدل النمو السنوي هذا اعتماداً على زيادة أو انخفاض معدلات إنتاج النفط الخام، إذ بلغ أقصى معدل للنمو عام (2004) ووصل الى (105.4%) ؛ ويعزى سبب ذلك إلى زيادة إنتاج النفط الخام من (1.378) مليون (برميل/ يوم) عام (2003) الى (2.106) مليون (برميل/ يوم) عام (2004) ، فضلاً عن إن سنة (2003) هي سنة تحطم البنية الإنتاجية والتحتية في الاقتصاد العراقي مّما جعل مقارنة عام (2004) بعام (2003) كبيرة جداً، وقد وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى (2.472- %) في عام (2014)؛ ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط الخام الى (2.45)[1] مليون (برميل/ يوم) على الرغم من زيادة إنتاج النفط الخام والبالغ (3.110) مليون (برميل/ يوم)[2] قياساً بعام (2013)، إذ كان إنتاج النفط الخام (2.979) مليون (برميل/ يوم)؛ بسبب سقوط محافظة نينوى وتردي الوضع الأمني في محافظة كركوك الأمر الذي أدى إلى توقف إنتاج هاتين المحافظتين للنفط الخام.

(1) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، النشرة الاقتصادية السنوية ، 2014 : 4 .

(2) OPEC . Annual Statistical Bulletin . 2015: 28 .

* تم اعتماد سنة الاساس (1988) من قبل وزارة التخطيط العراقية، قسم الأرقام القياسية باعتبار إن هذه السنة هي السنة الوحيدة التي شهدتْ استقراراً اقتصادياً.

*** تم احتساب جميع معدلات النمو السنوي على وفق الصيغة الآتية: Yt = Xt – Xt-1 / Xt-1 × 100.

جدول (2 – 1)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988)*

للمدة (2003 – 2014) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار عراقي)[1]	سعر صرف الدينار العراقي/الدولار الأمريكي[2]	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار أمريكي)**[3]	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار أمريكي)***[4]
2003	26990.2	1936	13.941	-
2004	41607.8	1453	28.636	105.404
2005	43438.8	1472	29.510	3.053
2006	47851.4	1475	32.442	9.934
2007	48510.6	1267	38.288	18.020
2008	51716.6	1203	42.990	12.280
2009	54720.8	1182	46.295	7.689
2010	57925.9	1186	48.841	5.500
2011	62896.9	1196	52.589	7.674
2012	70201.3	1233	56.935	8.263
2013	75685.8	1232	61.433	7.900
2014	72736.2	1214	59.914	-2.472

المصدر:

(1)جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لأعوام المدة (2003 – 2014).

(2)جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لأعوام المدة (2003 – 2014).

(4,3) من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول.

الملحوظات: ** GDPبالمليون دينار عراقي ÷ سعر صرف الدينار العراقي / الدولار الأمريكي.

وقد جرى تقدير معدل النمو الاقتصادي السنوي الحقيقي على وفق الصيغة الآتية:

$$GDP = A\, e^{rt}\, e^{ut} \text{ ------- (1)}$$

إذ إن:

GDP : الناتج المحلي الاجمالي .

A : الحد الثابت .

e : الاساس الحقيقي = 2.718 .

r: معدل النمو .

u: حد الخطأ العشوائي .

t : الزمن .

ولحساب معدل النمو الاقتصادي السنوي جرى تحويل الصيغة أعلاه إلى الدالة اللوغاريتمية:

$$\text{Log (GDP)} = \text{Log (A)} + rt + ut \text{ ---------(2)}$$

وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

جدول (3 – 1)

نتائج تقدير معدل النمو الاقتصادي السنوي الحقيقي في العراق

للمدة (2003 – 2014)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.984830	0.110630	26.98028	0.0000
X	0.107444	0.015032	7.147815	0.0000

R-squared	0.836310	Mean dependent var	3.683212
Adjusted R-squared	0.819942	S.D. dependent var	0.423612
S.E. of regression	0.179753	Akaike info criterion	-0.443460
Sum squared resid	0.323110	Schwarz criterion	-0.362642
Log likelihood	4.660759	Hannan-Quinn criter.	-0.473381
F-statistic	51.09126	Durbin-Watson stat	1.265971
Prob(F-statistic)	0.000031		

المصدر : البرنامج الاحصائي (EViews 9).

ويبدو واضحاً من نتائج التقدير إن معدل النمو السنوي أثناء المدة المبحوثة (2003 – 2014) قد بلغ (10.7%) وهو معدل نمو مرتفع؛ تعود أسباب ارتفاعه الى زيادة انتاج النفط الخام وتصديره باعتبار الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعتمد على انتاج وتصدير سلعة واحدة وهي النفط .

ثانياً: واقع النمو الاقتصادي الكامن في العراق للمدة (2003 – 2014):

يعد النمو الاقتصادي الكامن من أبرز المؤشرات الاقتصادية والذي يستدل عنه عن طريق الناتج المحلي الاجمالي الكامن (Potential Gross Domestic Product) أو الناتج الكامن (Potential Output)، والذي عرفه آرثر أوكن (Okun) في عام (1962) على إنّه أقصى مستوى ممكن من الانتاج باستعمال مجموعة معينة من المدخلات على نحو يتسم باستقرار التضخم[2]، وقد عرفه ميلتون فريدمان على انه اقصى مستوى ممكن من الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه من غير حدوث أي زيادة في التضخم، الذي افترض وجود معدل طبيعي للبطالة غير مستثير للتضخم (The Nonaccelerating Inflation Rate Of Unemployment)[3] .

وقد جرى تقدير الناتج الكامن للعراق للمدة (2003 – 2014) باستعمال دالة إنتاج (كوب – دوغلاس) والتي تتخذ الصيغة الآتية:

$$Y = AL^a K^b \text{ ------(3)}$$

إذ إن:

Y : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة (1988).

A : الحد الثابت والذي يمثل التكنولوجيا .

L : الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة (1988) .

K : خزين رأس المال الثابت بالمليون دولار أمريكي وبالأسعار الثابتة لسنة (1988).

a : مرونة العمل .

b : مرونة رأس المال .

وللحصول على خزين رأس المال الثابت تم تقديره على وفق الصيغة الآتية[4]:

$$K_t = P_t / \lambda\, P_t - P_t\,(1-d)^{T-t} \cdot \sum_{j=t}^{T-1} I\,(1-d)^{T-j-1} \text{ ------(4)}$$

إذ إن:

K_t : خزين رأس المال الثابت في المدة (t).

P_t :الناتج المحلي الاجمالي في المدة (t).

I : أجمالي تكوين رأس المال الثابت.

d : نسبة الاندثار.

λ : معدل استغلال الطاقة الانتاجية (100%).

T : أخر المدة .

t : أول المدة .

(2) للمزيد من التفاصيل أنظر الى :

- A . M . Okun , Potential GDP : Its Measurement And Significance , Proceedings Of The Business And Economic Statistics Section , American Statistical Association , 1962 : 98–104.

(3) للمزيد من التفاصيل أنظر الى :

- M . Friedman , The Role of Monetary Policy , *American Economic Review* , Vol , 58 , No. 1 , 1968 : 1–17.

(4) خالد احمد حسين ، نموذج قياسي لتقدير رأس المال في العراق ، المعهد القومي للتخطيط ، دراسة رقم (92) ، 1983 : 23.

جدول (4 – 1)
خزين رأس المال الثابت وبياناته في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988)
للمدة (2003 – 2014) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[1]	نسبة الاندثار	أجمالي تكوين رأس المال الثابت	خزين رأس المال الثابت [2]	معدل نمو خزين رأس المال الثابت [3]
2003	13.941	17.1	1.533	2.977	-
2004	28.636	16.8	1.431	3.908	31.273
2005	29.510	16.3	4.131	7.402	89.406
2006	32.442	14.1	5.839	12.197	64.780
2007	38.288	13.7	2.68	13.206	8.273
2008	42.990	13	6.663	18.152	37.453
2009	46.295	12.1	4.629	20.403	12.401
2010	48.841	12.6	7.814	25.646	25.697
2011	52.589	13.5	6.836	29.020	13.156
2012	56.935	12.9	8.540	33.816	16.527
2013	61.433	12.2	14.129	43.819	29.581
2014	59.914	12.2	13.181	51.654	17.880

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير[5] (www.worldbank.org).
الملحوظات: (1) من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جدول (2 – 1).
(2 , 3) من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول.

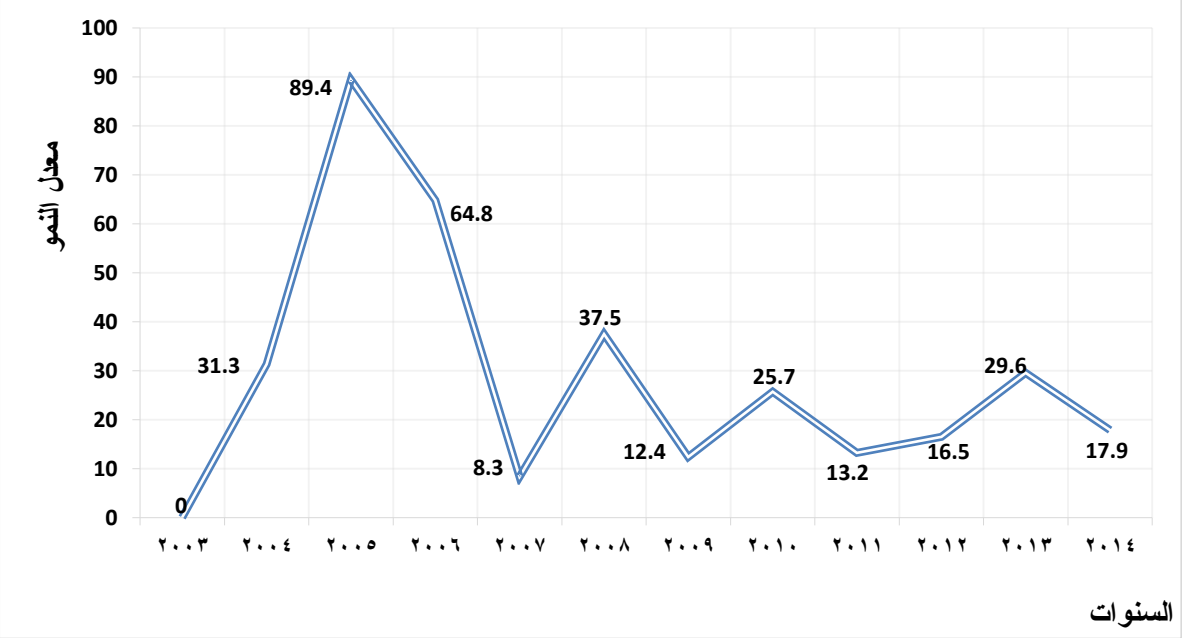

الشكل (1-1)
معدل نمو خزين رأس المال الثابت في العراق
للمدة (2003-2014)

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جدول (4 – 1) باستعمال برنامج (Microsoft Word).

من الشكل يمكن أن نلحظ استمرار حالة التذبذب في نمو خزين رأس المال؛ ويعود ذلك إلى تعرض العراق لحرب مدمرة عام (1991) والتي دمرت كلّ البنى التحتية ثم تعرضه لحرب أخرى عام (2003) تخللهما حصار اقتصادي، فضلاً عن صراعات سياسية ولدت حالة من الفساد الاداري والمالي شمل الدوائر والمؤسسات العامة كافة.

(5) جميع بيانات البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فقام الباحث بضرب هذه البيانات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لسنة (1988)، من أجل الحصول على قيم هذه البيانات بالأسعار الثابتة لسنة (1988) .

جدول (5 – 1)
الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص في العراق
للمدة (2003 – 2014)

السنوات	الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص (مليون دينار) [1]	الرقم القياسي لأسعار المستهلك [2](1988)	الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة (1988) لسنة (مليون دينار)[3]	سعر صرف الدينار العراقي/ الدولار الأمريكي [4]	الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة (1988) لسنة (مليون دولار)[5]	معدل نمو الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة (1988) لسنة (مليون دولار)[6]
2003	3654066.2	179375	2037.110	1936	1.052	-
2004	8371095.7	227500	3679.603	1453	2.532	140.672
2005	10790737	311875	3459.956	1472	2.351	-7.183
2006	16573732.5	477500	3470.939	1475	2.353	0.113
2007	21371688.5	625000	3419.470	1267	2.699	14.690
2008	34400786.1	704375	4883.874	1203	4.060	50.424
2009	35228095.6	763125	4616.294	1182	3.905	-3.800
2010	41560876.1	781875	5315.540	1186	4.482	14.759
2011	45919072.1	825625	5561.735	1196	4.650	3.757
2012	59476065.3	875625	6792.413	1233	5.509	18.463
2013	70278512	891875	7879.861	1232	6.396	16.104
2014	65992582.4	911875	7237.021	1214	5.961	-6.796

المصدر:
(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية.
(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية.
(4) جمهورية العراق، البنك المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي لأعوام المدة (2003 – 2014) .
(6,5,3) من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول.

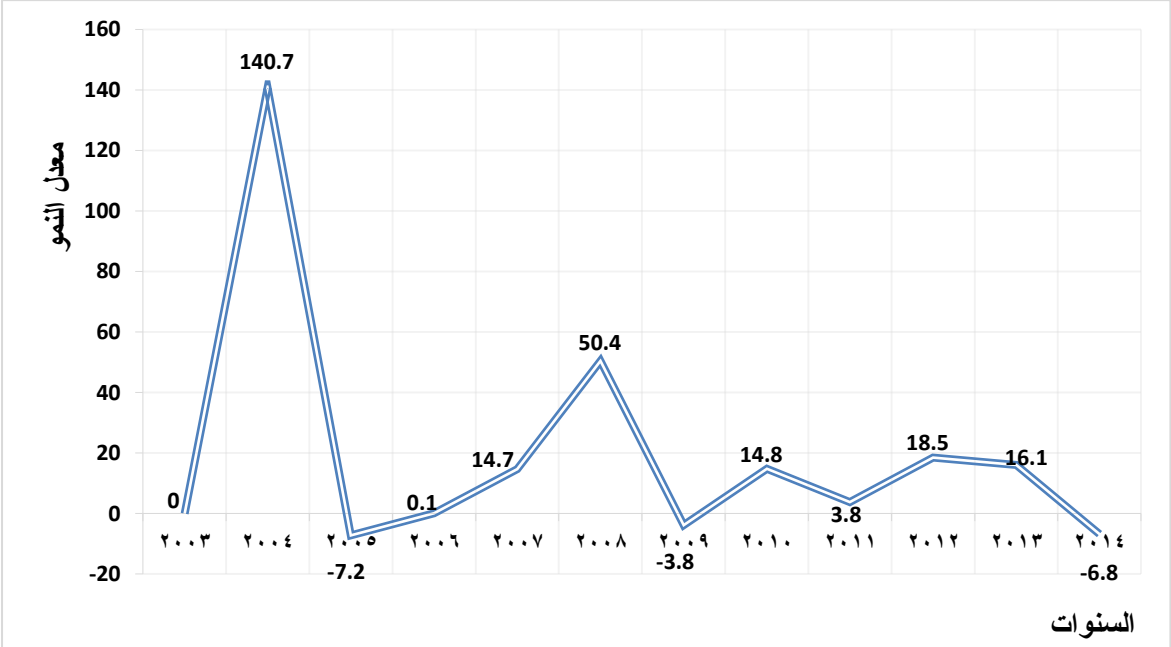

الشكل (2-1)
معدل نمو الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2003-2014)

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جدول (5 – 1) باستعمال برنامج (Microsoft Word) .

من الشكل يمكن أن نلحظ تذبذب معدل نمو الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص؛ وذلك بالاعتماد على إيرادات تصدير النفط الخام؛ فكلما زادتْ الإيرادات النفطية زاد معدل نمو الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص؛ وكلما انخفضتْ الإيرادات النفطية قل معدل نمو الأجور والرواتب للعاملين في القطاعين العام والخاص.
ومن خلال هذه البيانات يمكن تقدير الناتج الكامن باستعمال البرنامج الاحصائي (EViews 9).

جدول (6 – 1)
نتائج تقدير الناتج الكامن في العراق للمدة (2003 – 2014)

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 08/02/16 Time: 16:13
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.612726	0.078019	33.48824	0.0000
LOG(K)	0.102894	0.069052	1.490097	0.1704
LOG(L)	0.635067	0.121236	5.238251	0.0005

R-squared	0.974214	Mean dependent var	3.683222
Adjusted R-squared	0.968484	S.D. dependent var	0.423608
S.E. of regression	0.075202	Akaike info criterion	-2.124955
Sum squared resid	0.050898	Schwarz criterion	-2.003728
Log likelihood	15.74973	Hannan-Quinn criter.	-2.169837
F-statistic	170.0142	Durbin-Watson stat	1.418593
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: البرنامج الاحصائي (EViews 9) .

واستناداً إلى نتائج البرنامج الاحصائي (EViews 9) لتقدير نموذج الناتج الكامن تم اعتماد النموذج لتقدير الناتج الكامن لسنوات المدة (2003 – 2014).

جدول (7 – 1)
الناتج الكامن في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988)
للمدة (2003 – 2014) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الناتج الكامن	معدل نمو الناتج الكامن
2003	473.866	-
2004	851.211	79.631
2005	867.078	1.864
2006	913.467	5.350
2007	1004.454	9.961
2008	1345.595	33.963
2009	1328.017	-1.306
2010	1484.421	11.777
2011	1539.512	3.711
2012	1740.764	13.072
2013	1965.901	12.933
2014	1911.822	-2.751

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جداول (4 – 1) و(5 –1) و(6 – 1) على التوالي .

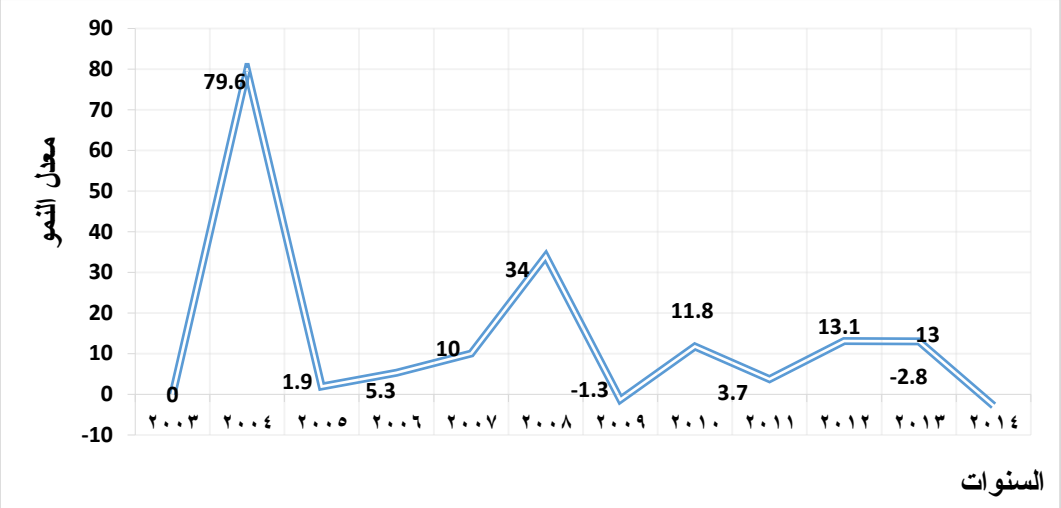

الشكل (3-1)
معدل نمو الناتج الكامن في العراق
للمدة (2003-2014)

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جدول (7 – 1) باستعمال برنامج (Microsoft Word).

من الشكل (3 –1) يمكن أن نلحظ تذبذب معدل نمو الناتج الكامن في العراق للمدة (2003 – 2014)، إذ بلغ أقصى ارتفاع له في عام (2004) وبلوغه (79.631%)، وهذا النمو ناجم عن تحرير التجارة الخارجية للعراق، في حين بلغ أدنى انخفاض له في عام (2014) حوالي (2.751-%)؛ وذلك بسبب عدم إقرار قانون الموازنة الاتحادية للعراق، فضلاً عن انخفاض صادرات العراق من النفط الخام؛ بسبب سقوط محافظة نينوى وتردي الوضع الأمني في محافظة كركوك الأمر الذي أدى إلى توقف إنتاج النفط من المنطقة الشمالية للعراق، فضلاً عن تردي الوضع الأمني في محافظات ديالى وصلاح الدين والأنبار الأمر الذي أدى الى توقف النشاط الاقتصادي لهذه المحافظات؛ لكن هذه المحافظات لا تشكل سوى خمس محافظات من المحافظات الثمانية عشرة للعراق واللاتي أتسمتْ باستقرار الوضع الأمني واستمرار النشاط الاقتصادي، وفي هذه المدة يعود تذبذب معدل نمو الناتج الكامن إلى تأثيرات تذبذب معدل نمو خزين رأس المال الثابت، فضلاً عن معدل نمو الأجور والرواتب للقطاعين العام والخاص اللذان ارتباطاً بإيرادات النفط الخام، فضلاً عن مدى ما هو مخصص في الموازنة الاتحادية من نفقات استثمارية.

ثالثاً : واقع نمو فجوة الناتج في العراق للمدة (2003 – 2014):

يمكن تعريف فجوة الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product) أو فجوة الناتج (Output Gap) على إنها الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي الكامن.

Output Gap = Real GDP – Potential GDP

فإذا كانت فجوة الناتج موجبة مّما يعني إنها فجوة تضخمية والتي تشير إلى نمو الطلب الكلي بنحو يفوق نمو العرض الكلي مّما يشكل ضغطاً على الموارد، وفي النهاية يسبب تضخماً نقودياً في الاقتصاد، وإذا كانت فجوة الناتج سالبة مما يعني إنها فجوة انكماشية والتي تشير إلى نمو العرض الكلي بنحوٍ يفوق نمو الطلب الكلي مّما يشكل هدراً للموارد وفي النهاية يسبب انكماشاً في الاقتصاد[6].

(6) Richard G. Lipsey And K. Alec Chrystal . Economics . Eleventh Edition . Oxford University Press . 2007 : 423 .

جدول (8 – 1)
فجوة الناتج في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988)
للمدة (2003 – 2014) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	الناتج المحلي الاجمالي الكامن	فجوة الناتج	معدل نمو فجوة الناتج
2003	13.941	473.866	-459.925	-
2004	28.635	851.211	-822.576	78.850
2005	29.510	867.078	-837.568	1.823
2006	32.441	913.467	-881.026	5.189
2007	38.287	1004.454	-966.167	9.664
2008	42.989	1345.595	-1302.606	34.822
2009	46.295	1328.017	-1281.722	-1.603
2010	48.841	1484.421	-1435.58	12.004
2011	52.589	1539.512	-1486.923	3.576
2012	56.935	1740.764	-1683.829	13.243
2013	61.433	1965.901	-1904.468	13.103
2014	59.914	1911.822	-1851.908	-2.760

المصدر : من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جداول (2 – 1) و(7 – 1) على التوالي.

يتضح من جدول (8 – 1) وجود فجوة سالبة في الاقتصاد العراقي على طول المدة الزمنية الأمر الذي يشكل هدراً في الموارد المتاحة للمجتمع مّما يؤدي إلى ظهور حالة الانكماش في الاقتصاد؛ والسبب يعود إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي العراقي.

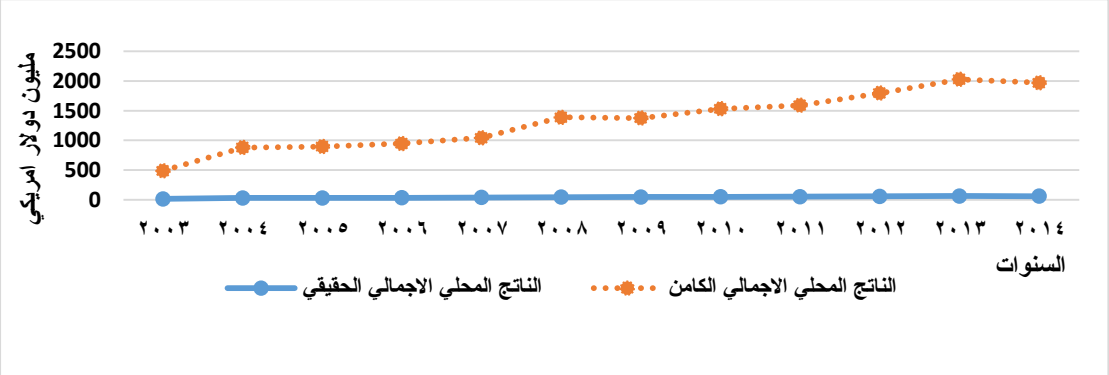

الشكل (1-4)
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي الكامن في العراق
للمدة (2003-2014)

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جدول (10 – 1) باستعمال برنامج (Microsoft Word).

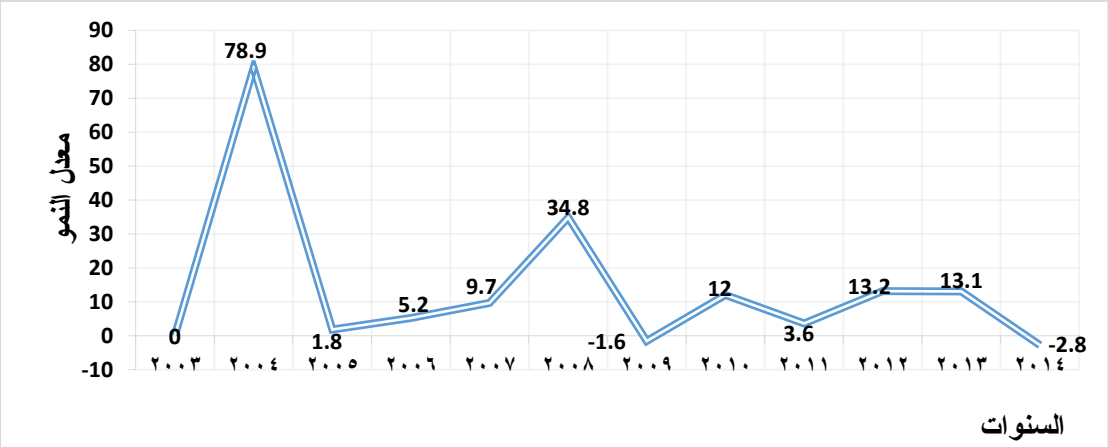

الشكل (1-5)
معدل نمو فجوة الناتج في العراق للمدة (2003-2014)

المصدر : من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات جدول (10 – 1) باستعمال برنامج (Microsoft Word).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات:

1- إن عملية النمو الاقتصادي في العراق كانتْ متسارعة بعد عام (2003) إذ بلغتْ (10.7%) سنوياً؛ نتيجة لتحرير التجارة وتطبيق التشريعات التي تُسهل عملية التبادل التجاري.
2- أظهرتْ نتائج فجوة الناتج إنها سالبة في كل السنوات مّما يعني إن هناك هدراً في استغلال الموارد الاقتصادية التي لو أُستغلتْ لتمكن الاقتصاد العراقي من النمو بقفزات ضفدعية.

ثانياً: المقترحات:

1- من أجل حماية الناتج المحلي الإجمالي من الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية، فإن تنويع قاعدة الصادرات يجب أنْ تكونَ من أولويات قائمة الحكومة، وإن الخَيار القابل للتطبيق هو الاستثمار المكثف في الصناعات البتروكيمياوية.
2- وفي هذا السياق فإن الصادرات غير النفطية تكون أكثر فاعلية ويمكن التمركز عليها واعطائها أهمية قصوى في السياسة المعتمدة؛ ولكي يتم تعزيز مثل هذه السياسة، فإن المطلوب بحوثاً أخرى في هذا الصدد تأخذ بنظر الاعتبار علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالصادرات غير النفطية.

المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لأعوام المدة (2003-2014).
2- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية لأعوام المدة (2003-2014).
3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية.
4- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الأرقام القياسية.
5- خالد احمد حسين ، نموذج قياسي لتقدير رأس المال في العراق ، المعهد القومي للتخطيط ، دراسة رقم (92) ، 1983 .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

1- Friedman .M , The Role of Monetary Policy , American Economic Review , Vol , 58 , No. 1 , 1968 : 1–17.
2- Okun .A . M , Potential GDP : Its Measurement And Significance , Proceedings Of The Business And Economic Statistics Section , American Statistical Association , 1962 : 98–104.
3- OPEC , Annual Statistical Bulletin , Various Issues , (2003 – 2015).
4- Richard G. Lipsey And K. Alec Chrystal . Economics . Eleventh Edition . Oxford University Press . 2007.

ثالثاً : مصادر الواقع الالكترونية

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير www.worldbank.org

.....

.....

.....